An-Najah University Journal for Research – B
Humanities
Volume 38 Issue 12, December 2024. (2337 – 2364)

# The Political Economy of Cotton in Palestine in the Eighteenth Century

Mohammad Jaradat[1,*]

Received: 24th Jan. 2024, Accepted: 13rd May. 2024, Published: 1st Dec. 2024

DOI: 10.35552/0247.38.12.2294

## ABSTRACT

The cultivation, manufacture, and trade of cotton formed an economic environment incubating the expansion of the influence of a class of local leaders, where the political overlapped with the agricultural, commercial, and industrial, in a social development that formed an intertwined middle. **Objective:** This research aims to explain the nature of this interaction between the prosperity of cotton cultivation and the rise in the power of local leadership under flexible Ottoman authority, as the local economy and its openness at the regional and global levels played a decisive role in this interaction, which created a space for the political economy in the eighteenth century. **Methodology**: In its clarification of this political economic overlap, the research harmonizes the historical analysis approach with the historical descriptive approach. **Results and Conclusions**: helped achieve the hypothesis of the Golden Age in Palestine, as a result of the effective management of the cotton monopoly in the Galilee, for a period of seventy years, in the face of the penetration of French merchants, with the competitive, local and regional cotton production in Nablus Mountain. As a result, this led to strengthening the role of traditional families; but it also contributed to the emergence of

1PhD Program in History, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
*Corresponding author: mfbj952662815@gmail.com

marginalized families such as Al-Jayousi family in the Bani Saab area of Shaarawiyah, and organized local forces such as the merchant class. **Recommendations**: This research remains open to further scrutiny, especially in the records of the Sharia Court, to reveal the details of the influence of cotton cultivation and its extensive activities throughout two continuous centuries of the Ottoman history of Palestine, especially about the success of Zahir al-Umar (1775 AD) in caring for the farmers, and his ability to balance the French ambitions of trade with the Galilee cotton and the internal Ottoman entitlements.

**Keywords:** Cotton, Ottoman Empire, Palestine, Zahir al-Umar.

# الاقتصاد السياسي للقطن في فلسطين في القرن الثامن عشر

محمد جرادات[1،*]

تاريخ التسليم: (2024/1/24)، تاريخ القبول: (2024/5/13)، تاريخ النشر: (2024/12/1)

**ملخص**

شكلت زراعة مادة القطن وصناعتها والإتجار بها، بيئة اقتصادية حاضنة لاتساع نفوذ طبقة من الزعماء المحليين، حيث تداخل السياسي مع الزراعي والتجاري والصناعي، في تطور اجتماعي تكونت فيه طبقة وسطى. **الهدف:** يهدف هذا البحث لتفسير طبيعة هذا التداخل بين ازدهار زراعة القطن، وبين تصاعد قوة الزعامات المحلية في ظل سلطة عثمانية مرنة، بما كان للاقتصاد المحلي وانفتاحه على المستوى الإقليمي والعالمي، من دور حاسم في هذا التداخل الذي خلق فضاءً للاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر. **المنهجية**: يوائم البحث في توضيحه للتداخل الاقتصادي السياسي في سلعة القطن في فلسطين في القرن الثامن عشر، بين منهج التحليل التاريخي والمنهج الوصفي التاريخي. **النتائج والاستنتاج**: ساعد البحث في الوصول لتحقيق فرضية العصر الذهبي في فلسطين، نتيجة الإدارة الفاعلة لاحتكار القطن في الجليل، لمدة سبعين عاما، في مواجهة تغلغل التجار الفرنسيين، مع التجارة التنافسية المحلية والإقليمية للقطن في جبل نابلس، ما أدى لتعزيز دور العائلات التقليدية؛ ولكن أيضاً ساهم في بروز عائلات مهمشة مثل آل الجيوسي في منطقة بني صعب من الشعراوية، وقوى محلية منظمة مثل طبقة التجار. **التوصيات:** يبقى هذا البحث مفتوحاً على عمليات تدقيق أكثر، خاصة في سجلات المحكمة الشرعية، لتبين تفاصيل تأثير زراعة القطن وفعالياتها الواسعة طوال قرنين متصلين، من تاريخ فلسطين العثماني، خاصة حول نجاح ظاهر العمر (1775م) في رعاية الفلاحين، وقدرته على التوازن بين أطماع التجارة الفرنسية بقطن الجليل، وبين الاستحقاقات العثمانية الداخلية.

**الكلمات المفتاحية:** القطن، الدولة العثمانية، فلسطين، ظاهر العمر.

## المقدمة

يبدو غريباً للوهلة الأولى، أن يتقرر واقع شعب وفق سلعة اقتصادية، تتداخل في كامل نسيجه الاجتماعي، لتحدد مساره السياسي، وهو الحال الذي عاشه الشعب الفلسطيني في القرن الثامن عشر، تحت الحكم العثماني، خاصة في منطقتيّ الجليل وجبل نابلس، بما يشبه تأثير النفط على دول الخليج العربي في القرن العشرين، إلى حد ما (دومانى، 2011م، ص122).

1 برنامج دكتوراه التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
*الباحث المراسل: mfbj952662815@gmail.com

زرع الفلاحون الفلسطينيون القطن في فلسطين، وخاصة منطقة الجليل، منذ قرون خلت، ولكن القرن الثامن عشر جعل من زراعة القطن وغزله والإتجار به، عصراً ذهبياً، في ظل تراجع قبضة الحكم العثماني، مع زيادة الطلب الأوروبي على القطن، واستقرار عوائل متنفذة في إقطاعاتها، بما وفّر بيئة حاضنة لتغيرات جذرية في المشهد الاجتماعي.

يجيب هذا البحث على جملة من الأسئلة الجوهرية، في معالجة التداخل بين الاقتصاد والسياسة في الواقع الفلسطيني المحلي من خلال سلعة القطن، في القرن الثامن عشر، من خلال اتباع منهج التحليل التاريخي، وتحديداً السؤال:

كيف صنعت سلعة القطن في فلسطين خلال القرن الثامن عشر، تحولات جذرية في المشهد الاجتماعي؟

وهل كان بإمكان الزعماء المحليين تحقيق المكانة السياسية التي اكتسبوها، دون آثار سلعة القطن؟

وكيف كان لإمارة ظاهر العمر الزيداني، المدعومة بسلعة القطن، آثارها المحلية والإقليمية؟

وقد استعان البحث بجملة من المصادر، أبرزها سجلات المحكمة الشرعية، في نابلس والقدس، والتي أظهرت عمق الاقتصاد السياسي لسلعة القطن في جبل نابلس، رغم قلة السجلات المتصلة بالقرن الثامن عشر، وصعوبة التعامل معها، وتلف بعضها.

وتوفرت جملة من المصادر الثانوية المتنوعة، كان أبرزها دراسة بشارة دوماني في إعادة اكتشاف فلسطين، وتحديداً جبل نابلس في القرنين الثامن والتاسع عشر، وهي دراسة غنية في توضيح المشهد النابلسي بهذا الصدد، وإحاطتها الدقيقة في المعطيات السياسية والاقتصادية، ولكن وفرة المصادر تركزت أكثر على القرن التاسع عشر، خاصة فيما اتصل بسلعة القطن، وسجلات مجلس شورى نابلس[1]، الذي تأسس بعد القرن الثامن عشر، لذا انصب بحث دوماني على زيت الزيتون والصابون، أكثر من القطن إلا ما كان من الأقمشة والنسيج، خاصة من زاوية المصادر الأولية، إضافة أن بحث دوماني لم يتعمق بشأن إمارة ظاهر العمر وحيوية سلعة القطن فيها كما ينبغي، رغم اتصاله المباشر بالتحولات في جبل نابلس، في وقت غلب فيه على البحث مبالغة بشأن اعتباره لقطن نابلس الأكثر والأجود على مستوى الهلال الخصيب (دوماني، 2011م، ص121، 128، 156).

وقدّم بحث محمود يزبك عن القطن والتجارة الأوروبية في ظهور الناصرة (يزبك، 2013، ص337) مادة هامة ساعدت البحث في معالجة طبيعة التداخل بين السياسي والاقتصادي، من خلال نموذج فاعل هو مدينة الناصرة، خاصة أنه اجتمع في نهضتها عدة عوامل متداخلة، هي طموح ظاهر العمر ونجاحه في تطويرها، رغم تعددها الطائفي، وغناها بالقطن، ثم تماسها مع مرج بن عامر وما شكله لجبل نابلس، لكن هذه الدراسة رغم انفتاحها على الجوانب ذات الصلة،

(1) هو تجمع نابلسي ضم أعيان المدينة وريفها، من أهل التجارة والزراعة والسياسة، عملوا كوسطاء بين الحكومة المركزية والسكان المحليين. دوماني ص20.

إلا أنها ركزت على معالجة واقع الناصرة الخاص بالبعد المسيحي، وارتباطه بالعامل الفرنسي، على أهميته، ولعل البحث الآخر ليزبك حول ظاهر العمر وصناعة فلسطين الحديث (يزبك، 2013، ص676-736) من خلال سياسة التجارة والقوة، خاصة تجارة القطن التي أمدت الجليل بالحياة، وفر للدراسة مادة خصبة، أغنتها بمعلومات وفيرة، حول دور القطن في الاقتصاد السياسي لفلسطين في القرن الثامن عشر.

واستعان البحث بدراسة أمنون كوهين عن فلسطين في القرن الثامن عشر (كوهن، 1973) حيث عالجت جوانب سياسية واقتصادية عميقة، لكنها على غزارتها، لم تضع النقاط على كثير من حروف خصوصية سلعة القطن، في الاقتصاد السياسي الفلسطيني، وإن وفرت معلومات مبعثرة أغنت البحث، رغم بعض الأخطاء التي وقع فيها الباحث، حول ضم ناحية الشعراوية للواء اللجون (كوهن، 1973، ص165) ومدى النفوذ البدوي في فلسطين (كوهن، 1973، ص258).

وظلت دراسة إحسان النمر عن تاريخ نابلس والبلقاء، خاصة الجزء الثاني منه (النمر، 1961، ج1 ص2)، تمثل مائدة معلوماتية أساسية، خاصة عن جبل نابلس وأحوال زعمائها وعوائلها وصراعاتها، لكنها لم تلامس جوهر البحث حول دور القطن في الاقتصاد السياسي لفلسطين، وإن مرت على بعض الجوانب الاقتصادية بشكل عرضي.

وتوقف البحث ملياً مع دراسة عبد الكريم رافق، عن فلسطين في عهد العثمانيين بجزئه الأول، وهو الجزء المتصل بالقرن الثامن عشر، وقد استله من موسوعة بلادنا فلسطين، حيث وفر معلومات متناثرة عن زراعة القطن والاتجار به، خاصة تقديم مقارنات بين الجليل وصيدا.

وأفاد بحثيّ كواترت وهاثاواي عن العصر العثماني (كواترت، 2004؛ هاثاواي، 2018) في الوصول لبعض المعلومات العامة المتعلقة بالدولة العثمانية، وعلاقتها بالزعماء المحليين، رغم التعميم الذي وقع فيه كواترت، وهو يدمغ فلسطين القرن الثامن عشر، بالطابع البدوي (كواترت، 2004، ص219).

**أثر الحكم العثماني والتغلغل الأوروبي على الاقتصاد السياسي في فلسطين**

يتطلب النظر في انعكاس الفعاليات الاقتصادية لسلعة القطن في فلسطين، على مختلف الجوانب الحياتية وخاصة السياسية منها، الوقوف على الانتقال الإداري للحكم العثماني في فلسطين من النمط المركزي في بداياته وبعض محطاته، إلى الاضطرار الفدرالي المرن[1]، وما نتج عنه من صعود للزعامات المحلية، ارتبط صعودها بعوامل اقتصادية، خاصة سلعة القطن، باعتبارها المحصول الأساسي في فلسطين في القرن الثامن عشر، من حيث زراعتها وغزلها إلى الإتجار بها، ومدى تداخلها وتأثيرها في مختلف التحولات الاجتماعية.

جاء تعمق ذاتيّة الحكم في الولايات الشامية، وصعود مراكز القوى داخل المناطق الداخلية

(1) تحرك الأفراد أو الجماعات المتميزة من ناحية، والمشتركة من ناحية أخرى، نحو تشكيل تجمع واحد يوفق بين رؤى الاتجاهات المتناقضة، انطلاقا من الشعور المشترك بالحاجة إلى الوحدة. حنا عيسى، ما هي الفيدرالية، فلسطيننا، 2017/1/3م.

التي تتشكّل مجتمعاتها المحلية من غالبيةٍ كبيرة من الفلاحين، قد تَرافَق مع ضعفٍ في قوة المركز العثماني، أو هو التكيّف وليس الانحدار (كرد علي، 1983، ج2 ص303)، بحسب السردية الرسمية، التي اعتبرتها جين هاثاواي نوع من الابتذال، وإن لم تنظر لها كانحدار، بل رأتها محطة في الإدارة أفسحت للأعيان أخذ دورهم المحلي الطبيعي، في جو من اندماج الموظفين الإداريين العثمانيين مع السكان المحليين (هاثاواي، 2018، ص29-31، 128-129).

هذا التكيّف أو الضعف؛ قلص من نفوذ النخب العثمانية في مركز إيالة دمشق، أو حدّ من درجة ارتباط هذه النخب بالمركز العثماني على الأقل، وقد رأى كرد علي أن "الولاة في الحقيقة كانوا يستمتعون بلا مركزية واسعة، لا يحتاجون معها إلى مراجعة الآستانة في كل أمر" (كرد علي، 1983، ج2 ص303)، خاصةً بعد انشغال ولاة دمشق في الخروج لقافلة الدورة المتعلقة بجمع الضرائب، وقافلة الحج الشامي منذ سنة 1708م (كواترت، 2004، ص197).

وظل الوضع الأمني في فلسطين مرتبط بشكلٍ وثيقٍ بالقوى المحلية وقدرتها على فرض الأمن، حيث تمتّعت مناطقها بفتراتٍ من الأمان على طرق التجارة، في الأوقات التي سيطر فيها حكامٌ محليون أقوياء، بصرف النظر عن ولائهم للمركز العثماني، كالشيخ محمد بن فروخ، حاكم نابلس خلال القرن السابع عشر، وأمراء آل طراباي، حكام اللجون وجنين خلال ذات الفترة تقريباً (الجبوري، 2011، ص115).

وهو ما يفسر التنازلات الذي ظهرت في مطالبة فرمان[1] عثماني بـ 100 ألف مقاتل من أهالي نابلس والقدس (سجل محكمة نابلس، رقم6: ص370؛ سجل محكمة القدس، رقم281: ص130 ) فإن فرمانًا آخر صدر بعد ذلك بسنتين، عقب التلكؤ بالتنفيذ، وقد اكتفى بطلب 4000، حتى تنازل إلى 1000 بالنهاية من نابلس وجنين، "لأجل الجهاد وقمع أهل الكفر والعناد، كما هو فرض عليكم بحسب قرابكم" (سجل محكمة نابلس، رقم6: ص350-351) في وقت استطاع الزعماء فيه تلافيه، باعتبار حاجتهم للرجال في الموسم الزراعي وخاصة موسم القطن (سجل محكمة نابلس، رقم6: ص337، 351، 353).

هذا التلاقح السياسي المحلي مع الفاعلية الاقتصادية التي تركت أثراً حتى في الصناعة الأوروبية، طوال القرن الثامن عشر، يكفي لدحض كافة الدعاوى التي سارع إليها بعض المؤرخين الغربيين، والتي دمغت القرن الثامن عشر العثماني ومنه الشام، بطابع البداوة، حتى تمادى دونالد كواترت، فجزم أن الحياة السياسية والاقتصادية كانت في ذلك الوقت تتسم بطابع البداوة (كواترت، 2004، ص219)، ويشبهه التعميم الذي ذكره أمنون كوهين بقوله "في القرن الثامن عشر، سيطرت القبائل البدوية على الطرق في جميع أنحاء البلاد" (كوهن، 1973، ص258).

تعكس قصة تعيين قنصل فرنسي في القدس عام 1700م، وثورة الأهالي والعلماء ضد هذا

(1) قرار أو حكم كان يصدره الباب العالي، السُّلطان، إبّان الحكم العثماني. مختار، أحمد، معجمة اللغة العربية المعاصرة 4ج، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1429هـ/2008م، ج3 رقم3752.

التعيين، بعض ملامح النظرة المحلية تجاه أوروبا، وقد اعتبر الأهالي هذا التعيين محاولة لإعادة الوجود الصليبي في الأماكن المقدسة، واللافت أن السلطة المركزية نزلت عند رغبة العلماء والأعيان، واستجابت لطرد القنصل الفرنسي (ربايعة، 2015، ص72)' ولم تتشبّث بتعيينه رغم أنه دخل القدس بمرسوم سلطاني، لأن من مصلحتها التعاون مع الأعيان والزعامات المحلية، وإشراكهم مثلما يريدون في شؤون الإدارة والحكم تحت مظلتها.

وهو ما يظهر أيضاً في دعوى القنصل الفرنسي في صيدا، أمام قاضي جنين، ضد الزعماء المحليين في مرج بن عامر، مطالباً بضم مساحة من المرج للناصرة، باعتبار أن أراضي الناصرة كانت مؤجرة للتجار الفرنسيين منذ أوائل القرن الثامن عشر، وهي الدعوى التي استمرت حتى سنة 1712م (يزبك، 2013، ص541)، وهذا يطرح سؤالاً حول الهامش العثماني الواسع والمتاح للتغلغل الفرنسي، بتأجير كامل أراضي الناصرة ونواحيها لتجار فرنسيين، لدرجة أنهم يقاضون السكان الأصليين لضم مساحة مهمة من مرج بن عامر؟

سنرى كيف أن هذه العلاقة الحسنة، تعكرت بعد الثورة الفرنسية، مع غزو نابليون للشرق، وخاصة محاولة احتلال عكا، وهي الغزوة التي دفعت الدولة العثمانية لاستنهاض الزعامات المحلية، ضد ما اسماه الفرمان بـ "الطايفة الكفرة الفرنساوية" (سجل محكمة نابلس، رقم 6: ص370)، "اتباعاً للغيرة الدينية" (سجل محكمة نابلس، رقم 6: ص356-357)، من ضمن سلسلة رسائل وفرمانات في أواخر القرن الثامن عشر (سجل محكمة نابلس، رقم 6: ص337-339، 341، 351).

وجاء إشراف مشيخة القدس على تجارة لوائها مع عدة دول أوروبية، بحسب سجلات المحكمة الشرعية في القدس، بما يربط بين هذا الإشراف الاقتصادي، وخاصة تجارة القطن، وبين صعود هذه المشيخات، وكانت المشيخة تتكون من تسعة تجار متنفذين سياسيا، بحسب مكانتهم الاقتصادية، وشملت هذه التجارة صادرات وواردات عبر البحر المتوسط، مع فرنسا وروسيا وإيطاليا واليونان والبرتغال وإسبانيا، شملت تصدير الصابون والقطن وغيرهما (سجلات محكمة القدس، رقم 119: ص256، ورقم 17: ص23، 343، ورقم 181: ص80، ورقم 218: ص64؛ مناع، 1994، ص53-56).

**سياسة ظاهر العمر الزيداني الاقتصادية في الجليل**

**الطموح والتمدد**

برز ظاهر العمر الزيداني كغيره من القيادات المحلية، مجرد ملتزم في جمع ضرائب الدولة، في ظل واقع اتسع هامشه السياسي بكل متعلقاته، فالدولة العثمانية تلملم جراحها على المستوى الدولي، وهي لا تكف في محاولة احتواء النزعات المحلية بكل ترددداتها، لكن ظاهر امتاز عن غيره بفاعليته الإدارية وطموحه السياسي، وهو ما أهله لإدارة الحلبة الاقتصادية ببراعة، عبر خلق مناخ اقتصادي ناجح في مملكته (كوهن، 1973، ص50؛ يزبك، 2013، ص540)، واستثمارها في مواجهة التزاماته أمام الدولة، ورعايته للشأن الشعبي، مع تلبية حاجات التجار

الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين منهم، ولكن على طريقته الخاصة (كرد علي، 1983، ج2ص287-289؛ الصباغ، 1999، ص24).

مع بداية القرن الثامن عشر، ابتدأت قصة العصر الذهبي لفلسطين في عصرها الحديث، بحسب تعبير محمود يزبك (يزبك، 2013، ص709)، وقد ظهر أفراد من عائلة الزيداني كموظفي دولة في الإدارة المحلية وجمع الضريبة في مناطق مختلفة من الجليل، بدأ ظاهر عمله وهو دون سن الشباب، فلم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره، ولكنه خلال فترة قصيرة نجح في أن يصبح "والي عكا والجليل"، باعتباره مخططاً مصمماً جيداً، وقد أسس جيشاً قوامه 70 ألف مقاتل (يزبك، 2013، ص 539).

بغض النظر، سواء كان ظاهر العمر مصممًا ومخططًا جيدًا، أو كان مجرد منتهز للبطشة الكبرى، فإن المؤرخين يجمعون على مستوى الطموح الواسع الذي تمتع به، والضبط الإداري المحكم، وأنه كان عادلاً في الرعية وسار معهم سيرة مرضية (كرد علي، 1983، ج2 ص288؛ سواعد، 2008، ص68)، بما أوصله لصناعة مرحلة تاريخية كاملة في الشام العثمانية، ابتدأت عام 1703م، ولم تنته بمقتله عام 1775م (الزركلي، 2002، ج3 ص237)[1]، بل استمر صداها في الإمارة التي أرسى معالمها، حتى هزمت نابليون على أسوار عكا عام 1799م، وفي ذلك يقول أمنون كوهين "كان انتصار الجزار نتيجة لعميلة طويلة، جرت أحداثها في فلسطين طوال القرن الثامن عشر" (كوهن، 1973، مقدمة د ص)، وإن تغيّر نهج الزعيم الذي تقلد الحكم بعده؛ أحمد باشا الجزار، من زاوية البطش الذي حل مكان عدل ظاهر العمر وسماحته (البيطار، 1973، ص129؛ الشطي، د ت، ص103).

وتبعاً لتمدد سلطة ظاهر العمر لتطال مناطق حيوية، وضبط الأمن التجاري، نشر القلاع والأبراج على امتداد الطرق الاستراتيجية، ومن أبرز هذه القلاع: دير حنا 1732م، وجدّين 1738م، وصفورية 1745م، وعكا 1750م، وصفد 1759م، وشفا عمرو 1768م (القس منصور، د ت، ص50، 53).

نجح ظاهر العمر خلال أربعين سنة في تحويل مدن الشمال المهملة إلى مدن كبيرة تدب فيها الحياة بشتى فعالياتها، وهو ما حصل مع طبريا التي أسماها ميخائيل صباغ أول الفتح سنة 1733م (الصباغ، 2010، ص29، 32)، ثم الناصرة التي سيطر عليها عام 1735م، ثم صفد 1739م، ثم عكا 1744م، ثم حيفا 1750م، ثم اللد والرملة 1770م، ثم يافا 1773م، وهو في كل ذلك يبعث نهضة اقتصادية عمرانية، أساسها السلع التجارية مع فرنسا، وقد نظم زراعة الفلاحين وتجارتهم،

(1) انفرد خير الدين الزركلي في موسوعته التي أرّخ فيها عن الأعلام ج3، ص237، دار العلم للملايين، ط15، 2002م. بتحديد تاريخ مولد لظاهر العمر، كما ذكر تاريخ مقتله (1106 - 1196 هـ = 1695 - 1782 م) وهو ما خالف فيه المصادر التي تناولت حياة ظاهر وتجربته التاريخية، والتي يظهر منها أنه ولد عام 1690م، بما فيها ما حققه عصام الهزايمة ومحمد المحافظة من كتاب طبيب ظاهر الخاص، وهو عبود الصباغ. أنظر الروض الزاهر من تاريخ ظاهر، لعبود الصباغ ص24، 109. وانظر Cohen p50. يزبك ص37.

بما أكسبهم مكانة اجتماعية وفضاءً ثقافياً، عزز الكينونة السياسية للجليل، ونهض بها لتصبح عكا منارة تجذب التجار والزوار، كما مطمعاً للغزاة بما اكتسبته من دور اقتصادي سياسي جعلها من حواضر الشرق الإسلامي، بعد أن كانت قرية بائسة، فإذا هي مركز إداري وسياسي واقتصادي (القس منصور، د ت، ص51).

وقد ابتدأ ظاهر سيطرته على عكا بتحصينها، فبنى أبراجاً عديدة للدفاع عنها، وأحاطها بسور وترك فيه بابين فقط، ونشّط حياتها التجارية والحرفية، وصارت عكا بعد نحو عقد من استيلاء ظاهر عليها مدينة مزدهرة بلغ عدد سكانها حوالي 16 ألف نسمة، وشُيد فيها مسجدان جديدان من قبل ظاهر العمر، وبُني فيها ثلاث كنائس للنصارى وكنيس لليهود، وضمت المدينة سوقين مزودين بالبضائع بشكل دائم أحدهما يحتوي على بضائع وسلع متنوعة، والثاني مزدهر بمجموعة من الأقمشة والأنسجة لصنع الملابس، ويُدعى أحد السوقين «سوق ظاهر العمر» وكان يوجد به نحو مائة وعشرة دكاكين على الجانبين (كوهن، 1973، ص17).

وأدخل ظاهر تحسينات عديدة على ميناء عكا، لتسهيل حركة التجارة وكي يحتفظ بأقصى قدر ممكن من السيطرة على حركة التجارة في المدينة، وأصبحت عكا تحت حكمه أهم مدن جنوب غرب بلاد الشام من الناحيتين الاقتصادية والسياسية فانتقل مركز الجذب من الداخل إلى الساحل (كوهن، 1973، ص17) وأضحت عكا السوق الأكثر نشاطاً في بلاد الشام الجنوبية، وتفوقت في فترة الستينات على صيدا من حيث النشاط التجاري وعدد السكان (السنوار، 2010، ص115).

كانت الناصرة تسمى "بندر النابلسية" باعتبارها المركز التجاري لأهل نابلس (الصباغ، 2010، ص40)، لذا كانت هي نقطة الاحتكاك الأولى بين إمارة ظاهر الناشئة، وبين جبل نابلس الممتد حتى مرج بن عامر، حيث كان هذا المرج أو شقه المحاذي للناصرة، مدار اختلاف التجار الفرنسيين المستأجرين لأراضي الناصرة ونواحيها، مع آل جرار وهم أصحاب النفوذ في منطقة جنين، وخاصة قلعة صانور، ووقف إلى جانبهم عرب الصقر[1]، وقد التقت مصالحهما ضد امتداد نفوذ امارة ظاهر، التي استعان بها التجار الفرنسيين بعد تلكؤ قاضي جنين عن تنفيذ شكايتهم بخصوص أراضي مرج بن عامر، وهو ما تسبب في معركة الروحة جنوب شرق حيفا سنة 1735م، والتي حاصر بعدها ظاهر قلعة صانور، حتى نزل آل جرار على شروطه بالتنازل عن المرج (أبو دية، 1986، ص17).

**أثر احتكار القطن على اتساع نفوذ ظاهر العمر**

وجد ظاهر العمر تجار فرنسا يسرحون ويمرحون في عكا والجليل، يأخذون القطن من المزارعين، ويشحنوه إلى ميناء مرسيليا في فرنسا بأسعار لا تعادل قيمة سلعة القطن وأهميتها للصناعة الأوروبية في القرن الثامن عشر، في وقت حاول التجار الفرنسيون التهرب من دفع

(1) تنحدر عشائر عرب الصقر من العرب القحطانية من سلائل طيء، وهي عشائر طائية عريقة، وهم أول من حل في بلاد الشام مع مطلع الفتوحات الإسلامية. كرد علي ج2ص300.

الضريبة بعدة طرق مختلفة، في البداية، اشتروا القطن قبل أن يتم إنتاجه، مع الزعم أنه وفقًا للفرمان الرسمي، فإن الضريبة لا تنطبق على القطن في هذه المرحلة (كوهن، 1973، ص259)، كما أنهم مارسوا احتكاراً بشعاً على حساب الفلاحين، بحصر خياراتهم التجارية وفق أسعار محدودة، بل حاولوا أحياناً إقناع المزارعين بالتحول إلى زراعة السمسم (يزبك، 2013، ص8).

وبلغ من حجم أرباح التجار الفرنسيين، ما أفادت به معطيات غرفة تجارة ميناء مرسيليا، أن مشتريات التجار الفرنسيين المقيمين في عكا، من القطن الخام، قفزت في العقدين الأوّليين من القرن الثامن عشر، بما ضاعف غالباً من أرباح هؤلاء التجار وليس بالضرورة أرباح المزارعين، بما يوضحه الجدول رقم (1)

| السنة | 1700م | 1704م | 1714م | 1719م |
|---|---|---|---|---|
| **القيمة الإجمالية للعائدات بالليرة** | 225 ألف | 653 ألف | 934 ألف | مليون و750 ألف (يزيك، 2013، ص709) |

وهو ما دفع ظاهر لاحتكار المنتجات الزراعية القابلة للتصدير، وخاصة القطن، وذلك في وقت مبكر من عشرينيات القرن الثامن عشر، عندما أوقف العلاقة المباشرة بين المزارعين والتجار الفرنسيين، بحيث تصبح إمارته المسؤولة المباشرة والوحيدة عن تنظيم هذه العلاقة، وخاصة في تحديد الأسعار والكميات والشحن، وغير ذلك من إدارة العملية برمتها، حتى حوّلت تجارة القطن خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر، اقتصاد فلسطين من اقتصاد استهلاكي[1] لاقتصاد تسويقي للأسواق الخارجية (يزبك، 2013، ص546).

ثم أخذ ظاهر بتشجيع زراعة القطن، خاصة أن الأرض في فلسطين كما البيئة مناسبة لزراعته، مع خصوبة أراضي الجليل وكثرة مائها، حتى أن الرحالة الإنجليزي بوكوك شهد خلال زيارته عكا عام 1737م، أن زراعة القطن هناك لم تكن تحتاج للري من شدة خصوبة أراضي الجليل (رافق، د ت، ص811)، ومن أجل سيطرته الكاملة على زراعة القطن المزدهرة وتصديره إلى أوروبا، قام تدريجياً بتوسيع المساحة المزروعة تحت سيطرته، ورفع شعار "أن الفلاح متى ما أخصب، أخصبت أرضه، وأخصبت كل البلاد معه، وكفاني غنى أن أراهم في بلادي أغنياء"، لذا دفع لكل فلاح تعرض لفاقة أو نقص بذر وعناية بأرضه، كما دفع عن المعسر مع التجار، وحظر الرشاوي التي كان يضطر لها الفلاح مع التاجر، وسنّ في ذلك قوانين في العقوبة، فكان لذلك آثاراً عميقة في ارتياح الناس وإقبالهم على الإنتاج وفق التنظيم الدقيق الذي وضعه ظاهر (الصباغ، 2010، ص48-49؛ سواعد، 2008، ص66).

اتبع ظاهر العمر سياسة ضريبية معتدلة تجاه الفلاحين، فكانت عادة البلاد في دفع مال

---

(2) الاستهلاكي هو الذي يتجاوز استهلاكه إنتاجه، وسوقه يهتم بتحقيق المنفعة الشخصيّة من السّلع أكثر من اهتمامها بإنتاج هذه السلع. مختار ج3ص2359.

الميري[1] أن يعطوا الحاكم الربع في السنة الخصبة والخمس في السنة غير الخصبة، وجاءت سنة 1743م خصبة جداً فأمر ظاهر العمر حكام بلاده بأن يَقنعوا من الفلاحين بالخمس، فاستغنى الفلاحون في تلك السنة واغتبطوا به جداً (الصباغ، 2010، ص56).

وسعى ظاهر إلى إيجاد حلول للمستنقعات الموجودة في السهول حول مدينة عكا، تلك المستنقعات التي وصفها الرحالة الفرنسي فولني بأنها مصدر أبخرة عفنة، وحشرات ضارة، وأمراض عديدة لاسيما في فصل الصيف فأعلن ظاهر أن كل من يجفف ويزرع مستنقعاً يحق له امتلاكه، واستطاع من خلال ذلك القضاء على المستنقعات العفنة وزيادة رقعة الأراضي الزراعية التي كان غالبها يغص بالقطن (كوهن، 1973، ص131)، كما عهد للجالية القبرصية التي قدمت إلى بلاده هرباً من ظلم حاكم قبرص بقطعة أرض قرب أسوار عكا، ونجحوا في تحويلها إلى حدائق زاهرة، وطبقوا فيها نظام الدورة الزراعية (فولني، د ت، ج1ص69).

ولم يدخر ظاهر العمر جهداً لضم مرج بن عامر إلى إمارته، وهو أخصب أراضي فلسطين، وكخطوة أولى لتحقيق هذا الهدف، اختار ظاهر الناصرة المطلة على المرج، وعبر احتكار الناتج منه قام بإعادة المبالغ الكبيرة من رأس المال التي جمعها إلى اقتصاد المنطقة (القس منصور، د ت، ص48-49؛ الصباغ، 2010، ص65).

أثار هذا الاحتكار؛ غضب التجار الفرنسيين الذين شعروا بالتهميش، وكانوا الوحيدين من تجار أوروبا الذين أقاموا في فلسطين دون انقطاع، بحسب ما جزم رافق، خاصة والأمر يطال سلعة استراتيجية كالقطن، تتصل بصناعة النسيج التي لعبت دوراً مهماً في سياسة التصنيع الأوروبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لذا بادر هؤلاء كما النائب الإنجليزي في عكا، على محدودية تجارته مع عكا، بالشكاية على ظاهر لدى اسطنبول، وقد اعتبروا احتكار القطن ابتزازاً وفرضاً لأسعار تعسفية، ولكن دون جدوى (رافق، د ت، ص817-818؛ ربايعة، 2015، ص70).

أثبتت سياسات إعادة الاستثمار التي اتبعها ظاهر، أنها ضرورية لبناء وتطوير المراكز الحضرية في جميع أنحاء شمال فلسطين: حيفا وعكا ويافا وطبرية والناصرة وصفد، وطرق المواصلات إلى الناصرة وعكا، من الهجمات المحتملة من قبل المحاربين النابلسيين أو القبائل البدوية المتجولة في المنطقة (يزبك، 2013، ص546، 697).

ولكن ظاهر سارع إلى خفض الضرائب الجمركية في عكا، بما جعلها أكثر جذباً للتجار الأوروبيين، وقد ساهم ذلك بجذب التجار من تركيا ومن دمشق ليحولوا تجارتهم عبر عكا على حساب ميناء صيدا، ولتصبح عكا مدينةّ الميناء المركزية في جنوب سوريا. وتحولت القوافل على الفور إلى عكا، ما خفض حجم التجارة في الموانئ المجاورة،

(1) هو المال العائد من ارض عادية غير خاضعة للتنظيم الإداري للدولة، أي انه لا يوجد عليها شروط ما ينطبق على شروط الارض التي داخل التنظيم. كرد علي ج3ص38.

حتى أن ميناء عكا أصبح كذلك ميناء لتجار دمشق، وبفضل هذه السياسة بلغ عدد سكان عكا بعد منتصف القرن الثامن عشر حوالي 20 ألف نسمة، لتصبح ثالث أكبر مدينة في سوريا وفلسطين، وكان هذا التعداد لم يتجاوز الألف نسمة سنة 1630م، وأصبحت نقطة التقاء مزدهرة للشرق والغرب في التجارة والثقافة، ومفترق طرق حيوي للتجارة الدولية (يزبك، 2017، ص29).

تركت سياسة ظاهر العمر في تشجيع التجارة وفق هذا التنظيم الاحتكاري الإيجابي، مردوداً كبيراً على الزراعة، فأدى الطلب المتزايد على القطن والحبوب من قبل التجار الأوروبيين ولاسيما الفرنسين إلى التوسع في زراعة هذين المحصولين، خاصة القطن كأولوية، نظراً لشدة الطلب العالمي عليه، ولكن المصادر لا تذكر قيامه بإرغام الفلاحين على زراعة محصول معين، فالفلاح كان حراً في اختيار الحاصلات التي يزرعها دون تدخل، ولكنه في مناطق ظاهر تكيف مع متغيرات السوق، وتوسع في زراعة المحاصيل التي تدر ربحاً نقدياً عالياً، فنجد التوسع الكبير في زراعة القطن والإقلال من زراعة الزيتون والتبغ والشعير والخضروات (كوهن، 1973، ص269).

أدت سياسة ظاهر إلى نهضة وانتعاش زراعي واسع النطاق في منطقة الجليل، فتحولت السهول والجبال إلى حدائق وبساتين تزخر بأنواع عديدة من المنتجات الزراعية، وشهدت مناطق الجليل ما أسماه يزبك بطفرة في زراعة القطن (يزبك، 2013، ص535)، وانتشرت الحقول البيضاء في سهل عكا وسهل مرج بن عامر، وكثرت البساتين العامرة بأنواع مختلفة من الفواكه، وزرعت النيلة في منطقة بيسان، وشق الفلاحون الجداول والقنوات، وأنشأوا أحواضاً لتجميع ماء المطر في المناطق الجبلية مثل جبل طابور، بما ساهم في ارتفاع مجمل عائدات صادرات القطن الفلسطينية للتجار الفرنسيين، من حوالي مليون ونصف ليرة فرنسية سنة 1702م، إلى قرابة أربع ملايين ليرة سنة 1754م (رافق، د ت، ص823-824).

وكان لسياسة الاحتكار هذه بعض الآثار السلبية، خاصة مع اشتداد الحرب سنة 1773م بين ظاهر وعدد من خصومه، مما ألحق الأذى بزراعة القطن، وقد ارتفعت أسعاره بحدة، نظراً لتحول كثير من الفلاحين لمقاتلين، وانشغالهم عن الزراعة، بما جعل القنصل الفرنسي يرد الأمر للاضطرابات، ولما أسماه احتكارات الحكام التي باتت تبتلع كل شيء، وهو ما أدى إلى انخفاض كمية القطن المصدرة لميناء مرسيليا، من حوالي 4 آلاف بالة، إلى 5 مائة بالة سنة 1772م (رافق، د ت، 821)، كما أن أولاد ظاهر حنقوا على أبيهم، بحسب رواية الرحالة الفرنسي فولني، بسبب احتكار مستشار ظاهر، إبراهيم الصباغ، للقطن والغلال المعدة للتصدير، والأقمشة الأجنبية والنيلة والسكر (فولني، د ت، ج1ص83).

ومن المضاعفات التي خلّفتها سياسة احتكار القطن في إمارة ظاهر، أنها تضاربت مع السياسة التنافسية لذات السلعة، في منطقة مجاورة بل متداخلة مع عمق الإمارة، وهي جبل نابلس، وقد اتبع تجارها مع أعيانها المتنفذين سياسة الاتجار التنافسي بالقطن، بما أحدث إرباكاً وفسحة للتجار الفرنسيين ليلعبوا عبر هذا الهامش، وهو ما دفع ظاهر لمحاولة السيطرة على جبل نابلس، وخاصة

منطقة جنين المقابلة للناصرة في اقتسام السيطرة على مرج بن عامر، في مواجهة آل جرار وقلعتهم في صانور، بداية، ثم غزو نابلس ذاتها سنة 1771م، بعد استيلاء آل طوقان على ناحية بني صعب، الغنية بالقطن، وهي الغزوة التي تكللت بالفشل، وإن أمكنه خنقها بالسيطرة على يافا وميناءها الذي كانت تصدر منه شحنات قطنها (يزبك، 2013، ص43-44).

**محورية القطن في الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين في القرن الثامن عشر**

**زراعة القطن وغزله والاتجار به في فلسطين**

تركزت زراعة القطن في فلسطين في القرن الثامن عشر، في سهول فلسطين المحاذية لجبال نابلس، مرورا بمرج بن عامر، وسهول طبريا وسهل البطوف، وجنوب صفد وشفا عمرو وعكا ومروج الجليل وصولاً لشواطئ المتوسط غربا، إضافة للشعراوية الغربية وناحية بني صعب الممتدة بين جنين ونابلس وطولكرم حتى قلقيلية (غنايم، 1999، ص384؛ دوماني، 2011، ص4، 121) ، إضافة إلى غور الأردن وسهول القدس والخليل، بما يوسع انتشارها في معظم الأرض الفلسطينية، وهي في ذلك تتوزع بحسب توفر الأراضي السهلية الخصبة المستوية والري والدفء، وهو ما يظهر حسب البقع البيضاء في الخريطة التالية:

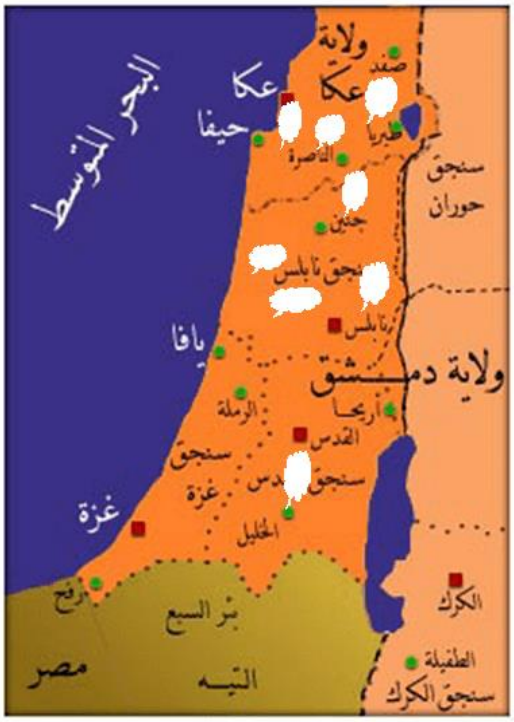

مرّت زراعة القطن في المناطق الفلسطينية المختلفة بمد وجزر، من ناحية كثافتها في منطقة ما، أو تراجعها في أخرى، وعند المقارنة بين منطقتي الجليل وجبل نابلس، يظهر أن سياسة الاحتكار في الجليل، والتي دامت أكثر من ثمانين سنة (1720-1804)م والتي ابتدعها ظاهر العمر، ثم ضاعفها الجزار، حتى ألغاها سليمان العادل[1] سنة 1805م (كوهن،1973، ص260)، لم تكن العامل الحاسم في التباين الإنتاجي للقطن، وإن كان لها أثر رئيسي في وقته، في مقابل السياسة التنافسية لتجارة القطن في جبل نابلس، بمعنى أن الأثر السياسي على اقتصادية القطن لم يكن حاسماً من هذه الزاوية، وإن شكّل البيئة الحاضنة لتفعيل دور القطن كسلعة اقتصادية مركزية في فلسطين طوال القرن الثامن عشر.

وعند النظر لمستوى التباين في زراعة القطن في فلسطين، بين منطقة وأخرى، يظهر أن كثافة زراعته تميل لصالح الجليل، طوال القرن الثامن عشر، وحتى التاسع عشر، بخلاف ما توصل إليه بشارة دوماني، عندما اعتبر أن جبل نابلس، صار المنتج الأكبر للقطن منذ أوائل القرن التاسع عشر، ليس في فلسطين وحدها، بل في سورية الكبرى كلها، والهلال الخصيب برمته، وأن قطن نابلس وطّد شهرته باعتباره الأفضل في الهلال الخصيب، بعد أن انتقل انتاج القطن والإتجار به من عكا إلى نابلس، بعد انتهاء سياسة الاحتكار (دوماني، 2011، ص121، 128، 156).

وكان دوماني أشار للفرق بين سياسة أحمد الجزار وسلفه سليمان العادل، خاصة فيما اتصل بنفي الأخير للاحتكار، ونجاحه بالتوازن الدقيق في اتباع سياسة لامركزية، تتضمن احتكار محدود لا يعيق الاستهلاك المحلي والإقليمي للقطن أو الإتجار به، ولا يعرض قاعدة الإنتاج الفلاحي للخطر، لذا عمل على تخفيف التحكم في جمع وبيع القطن والحبوب وسواهما من السلع التجارية، واتبع سياسة ضريبية متساهلة، في سبيل تنشيط الاقتصاد المحلي، وعيّن خمسة موظفين مختصين لا يعنون إلا بشراء القطن وتخزينه وبيعه (دوماني، 2011، 124-126).

نجاح سليمان العادل في سياسته الاقتصادية الجديدة في الجليل، وخاصة تخصيصه القطن بالرعاية الرسمية، يعني بقاء هذه السلعة ودورها المركزي، بما حافظ على حيوية الإنتاج بتأثيراته السابقة، بما يفوق قدرات جبل نابلس، خاصة أن زراعة القطن في الجليل لم تكن تحتاج للري، من شدة خصوبة أراضي الجليل، بحسب شهادة الرحالة الإنجليزي بوكوك خلال زيارته عكا عام 1737م (رافق، د ت، 811)، أمّا الجودة فقد بقي قطن الجليل متقدماً على قطن نابلس حتى سنة 1874م، على الأقل، وهو ما يستدل من رسالة بعث بها القنصل الفرنسي في عكا، ورد فيها أن سعر قطن صفد انهار بفعل خلطه بجودته العالية، مع قطن نابلس بجودته المنخفضة، فلم يحقق بسبب هذا الخلط من الأرباح سوى 20% من المعتاد (رافق، د ت، 821-822) ، وفي ذلك يشير كوهن أن أفضل ألياف القطن كانت تأتي من الجليل، مقارنة ببقية المناطق، وأطلق عليه مسمى خاصًا ("Cottons d'Acre") (كوهن، 1973، ص11).

---

(1) سليمان باشا العادل (1760-1819) م هو والي إيالة صيدا العثمانية، كان مركز حكمه مدينة عكا، تولى أيضًا ولاية دمشق، إلى جانب صيدا وعكا، وكان مملوكًا للوالي السابق أحمد باشا الجزار (1734 - 1804 م). مناع ص23-27.

كما أن وفرة القطن في الجليل، وأن تضاعفت في القرن الثامن عشر، فإن ذلك لم يكن متصلا حصراً بسياسة الاحتكار، فقد تضاعفت صادرات القطن في الجليل أساساً خلال عشرين عاماً قبل سياسة الاحتكار، وفق ما أسلفنا في الجدول رقم (1) من ربع مليون ليرة إلى مليون وثلاث أرباع المليون ليرة، كما أن الناصرة على سبيل المثال، ومنذ النصف الثاني للقرن السادس عشر، كان القطن فيها هو الجزء الأكبر من زراعتها (يزبك، 2013، ص532)، وفي عام 1688م، كانت السفن الأوروبية تشحن من ميناء عكا أكثر من ألف بالة قطن وصوف[1] (رافق، د ت، ص817)، ويشير مسح عثماني تفصيلي سجل أنواع المحاصيل التي كانت تزرع في قرى فلسطين سنة 1596م، مثلاً، أن القرى التي كانت تزرع القطن كانت في معظمها في منطقة عكا، ولم تسجل أي منها في منطقة نابلس (هوتيرث، 1977، ص125-137).

وعند التدقيق في البيانات الإحصائية المتوافرة، حول إنتاج القطن أو تصديره من الجليل ونابلس، عرض دوماني جداول لا تقدم مقارنات بين المنطقتين، ففي أحدها ظهر إنتاج نابلس سنة 1837م، فيما خفي إنتاج عكا، وفي الأخرى ظهرت صادرات عكا بين سنتيّ (1852-1875) م، ولم يأت ذكر لصادرات نابلس (دوماني، 2011، ص128-131)، بما لا يصلح كأساس للمقارنة، أو تقديم حكم بانتقال إنتاج القطن من عكا لنابلس.

كما أن دوماني وهو يسلّط الضوء على قطن نابلس، فقد خص قطن الجليل بالمقارنة، نظراً للاقتصاد السياسي للقطن في المنطقتين، وهو ما لا يتوفر في بقية مناطق فلسطين بالفعل، ولكن زراعة القطن وغزله والاتجار به، توافرت في معظم المناطق الفلسطينية الأخرى، وإن لم يكن له مفاعيل سياسية أو نتائج سياسية، فالقدس والرملة، على سبيل المثال، صدّرتا غزل القطن إلى مرسيليا، وفق الجدول رقم (2) ولكن الفرنسيين الذين حاولوا التشبث في الرملة بين عاميّ (1670-1711)م، نظراً لوفرة غزل القطن فيها، غادروها بالنهاية نظراً لاعتداءات البدو وانتشار الاضطرابات الدائمة فيها (رافق، د ت، ص818).

| السنة | 1700م | 1710م | 1720م |
|---|---|---|---|
| القدس | 255 ألف ليرة فرنسية | 183 ألف ليرة | 560 ألف ليرة |
| الرملة | 90 ألف ليرة | 33 ألف ليرة | 42 ألف ليرة (رافق، د ت، ص825) |

ومما يدلل على مدى دور القطن في اقتصاد القدس، وجود سوق في القدس يحمل مسمى سوق القطّانين، وتشير سجلات المحكمة الشرعية في القدس، أن جماعة تجار هذا السوق سنة 1725م، تلقوا دعم الصرة الرومية[2]، وهي مساعدة مالية تأتي من إستنبول مخصصة لأهل القدس (سجل

(1) البالة هي الربطة أو الجراب. رينهارت دوزي (ت1300هـ)، تكملة المعاجم العربية، 11ج، ترجمة النعيمي، وزارة الثقافة، بغداد، ط1، 2000م، ج8ص341.

(2) أمين الصرة السلطانية، هو المسؤول عن حمل الأمانات العثمانية إلى المسجد النبوى ويسلمها إلى خزانة المديرية لتوزيعها على الأهالى. أيوب صبري، *موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب* 5ج، ترجمة ماجدة خلوف، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط1، 1424هـ، ج4 ص765.

محكمة القدس، رقم 219، ص33-35)، وهناك طائفة القطانين التي تقوم على غزل القطن وبيعه، وإبداله بالقطن الذي لم يغزل، وبلغ عدد أعضائها أحد عشر عضواً، وتولى مشيخة الطائفة سنة 1625م عبد الوهاب بن عقبة (الجبوري، 2011، ص265)، وتأسس سوق القطانين في العهد المملوكي سنة 1336م، إلا أنه حمل هذا الاسم في العهد العثماني، لأن حوانيته اختصت بتجارة القطن القادم من مصر، والذي كان يصنع في القدس ويصدر للعالم، وفيه خان القطانين الذي يخزن فيه القطن عند وزنه، وكان قد استأجره وعمّره سنة 1537م الحاج قاسم الصعبي (الحنبلي، د ت، ج2 ص30-31؛ الجبوري، 2011، ص368).

وكانت الخليل قد اشتهرت بغزل القطن، حيث كان السكان يزرعون القطن فيغزلونه ويبيعونه في القدس أو في غزة، كما انتشرت زراعة القطن في المنطقة الواقعة بين القدس والخليل، في المساحات المستوية من المناطق المرتفعة، حيث يقوم الفلاحون بزراعته، فيما تقوم نساؤهم بغزله ليباع في أسواق القدس ويرسل إلى أسواق أوروبا، وكان القطن يعتبر من المحاصيل الصيفية الرئيسة في لواء القدس (رافق، د ت، ص818).

زرع الفلاحون القطن في فلسطين منذ زمن الأمويين، كذلك في عهد الأيوبيين والمماليك خاصة في عكا والقدس، حتى أن عكا في العقود الأولى للقرن الرابع عشر، كانت ميناءً هاماً لتصدير القطن (يزبك، 2013، ص708) ، وما يؤكد أن القطن كان يزرع طوال عصر المماليك، ما يرويه الرحالة "كازولا" أنه أثناء توجه الحجاج من يافا إلى بيت المقدس، حيث شاهدوا كثيراً من الأراضي وهي مزدهرة بالقطن (الأيام، 12 /7 /2018)، مما يعني أن محصول القطن في فلسطين شهد زراعة مستمرة وفائضة، حتى أن قاضي طبريا الإمام جلال الدين العدوي الشيزري المتوفي سنة 1094م، أصدر فتوى للقطانين في كتابه في فتاوي الحسبة، وقد عقد لها باباً،

[الْبَابُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْحِسْبَةِ عَلَى الْقَطَّانِينَ]: فِي الْحِسْبَةِ عَلَى الْقَطَّانِينَ لَا يَخْلِطُونَ جَدِيدَ الْقُطْنِ بِقَدِيمِهِ، وَلَا أَحْمَرَهُ بِأَبْيَضِهِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُنْدَفَ الْقُطْنُ نَدْفًا مُكَرَّرًا، حَتَّى تَطِيرَ مِنْهُ الْقِشْرَةُ السَّوْدَاءُ وَالْحَبُّ الْمَكْسُورُ، لِأَنَّهُ إذَا بَقِيَ فِيهِ الْحَبُّ ظَهَرَ فِي وَزْنِهِ، وَإِذَا طُرِحَ فِي لِحَافٍ، أَوْ جُبَّةٍ [أَوْ قَبَاءٍ] قَرَصَهُ الْفَأْرُ. وَلَا يَخْلِطُونَ الَّذِي فِي أَسْفَلِ الْبَسْطَةِ مِنْ الصَّفَايَا، وَمَا يَطِيرُ عَلَى الْحِيطَانِ مِنْ الْقُطْنِ الصَّافِي. وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْدِفُ الْقُطْنَ الرَّدِيءَ الْأَحْمَرَ وَيَجْعَلُهُ فِي أَسْفَلِ الْكُبَّةِ، ثُمَّ يُعْلِيه بِالْقُطْنِ الْأَبْيَضِ النَّقِيِّ، فَلَا يَظْهَرُ إلَّا عِنْدَ غَزْلِهِ. وَيَنْهَاهُمْ [الْمُحْتَسِبُ] أَنْ يُجْلِسُوا النِّسْوَانَ عَلَى أَبْوَابِ حَوَانِيتِهِمْ، لِانْتِظَارِ فَرَاغِ النَّدْفِ، [وَيَنْهَاهُمْ] عَنْ الْحَدِيثِ مَعَهُنَّ. وَلَا يَضَعُونَ الْقُطْنَ بَعْدَ نَدْفِهِ فِي الْمَوَاضِعِ النَّدِيَّةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَزِيدُ فِي وَزْنِهِ، فَإِذَا جَفَّ نَقَصَ؛ وَهَذَا تَدْلِيسٌ يَفْعَلُهُ الْكُلُّ: فَيَمْنَعُهُمْ [الْمُحْتَسِبُ] مِنْ فِعْلِهِ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ. (الشيزري، د ت، ص69).

يساعد الجدول رقم (3) على أخذ فكرة عامة، عن مستوى الناتج المحلي السنوي للقطن في فلسطين، سواء المغزول أو غير المغزول بـ(القنطار)، وهي موزعة حسب المناطق الرئيسة، على امتداد القرن الثامن عشر وما يليه، كما يلي:

| المنطقة | 1700م | 1750-1720م | 1830م |
|---|---|---|---|
| القدس | 1080 (حسين، 2013، ص16) | ------ | ----- |
| عكا وحيفا | 4565 (غنايم، 1999، ص445-450) | 38000 (يزبك، 2013، 435) | 6500 (شولش، 1993، ص104) |
| نابلس | ----- | ------ | 5000-4500 (دوماني، 2011، ص128) |

**الانعكاسات السياسية للقطن في العصر الذهبي من القرن الثامن عشر**

بعد فشل حصار نابلس من قبل ظاهر العمر سنة 1771م، غادرت نابلس قافلة تجارية تحمل الثياب والغزل باتجاه دمشق، بحسب مخطوطة السامري الدنفري، وأن قوات ظاهر العمر نهبتها، بما يؤذن بفرض حصار تجاري، بعد فشل الحصار العسكري، خاصة أن ظاهر حرم جبل نابلس من متنفسه البحري في التصدير عبر ميناء يافا وأبو زابورة[1] (النمر، 1961، ج2 ص520، 531)، وقد سيطر عليهما، وطريق دمشق معتاد بالأساس لتجارة نابلس، وهي تخرج عبر خان اللبن، حتى وصلت خان عيون التجار قرب مجدو (السامري، 1986، ص35).

تعكس قصة ظاهر مع قافلة نابلس الدمشقية المحملة بالثياب والغزل، تقاطعات الإنتاج الزراعي التجاري، والتصنيع المديني، وسياسة التجارة الخارجية، وهي تقدم جوانب أهمية القطن والأقمشة في اقتصاد فلسطين السياسي، في وقت كان فيه حكم ظاهر العمر وراء التحول الكبير في الاقتصاد والمجتمع والسياسة في شمال فلسطين، وجعله احتكار القطن قوة دافعة وراء طموحاته الخاصة، لقد فعل ذلك من خلال تحويل السيطرة على التجارة بنجاح بعيدًا عن أيدي التجار الأجانب واستثمار أرباحه الضخمة في تنمية المنطقة (يزبك، 2013، ص537).

وتهيئ هذه الحادثة لرؤية المشهد المتغير بين السياسة والتجارة، حيث ظاهر العمر وما يمثله، باعتباره الرمز الأوثق بتجارة القطن المتنامية من أي زعيم محلي خلال العهد العثماني، وهو يطمح لبسط نفوذه على حساب بقية الزعماء المحليين، خاصة في جبل نابلس حيث التحدي الأبرز، لثلاثة أسباب، تتصل بمكانة آل طوقان المتصاعدة، ومن خلفهم آل النمر وآل جرار، ثم تطور زراعة القطن وغزله وتصديره، ليس فقط عبر البحر، ولكن أيضاً محلياً وإقليمياً، أخيراً والأهم طبيعة تجارة نابلس بالقطن، وهي تجارة تنافسية، عززت الارتقاء بالقطن في كل مراحله، ولكنها أيضاً وفرت ملاذاً للتجار الفرنسيين الحانقين من احتكار العمر، وكان الحصار قد جاء في وقت أصبح فيه إنتاج القطن التجاري وتصديره، الحلقة المركزية في العلاقات التجارية مع أوروبا (دوماني، 2011، ص121).

(1) انفرد إحسان النمر في الإشارة لميناء أبو زابورة هذا، وهو يقع شمال يافا قريباً من طولكرم، بحسب ما تم رصده من المصادر، وهو ميناء صغير قرب قيسارية. النمر ج2ص520، 531.

بعد مقتل ظاهر بأقل من عامين كان الفرنسيون، كما أهالي المنطقة بطبيعة الحال، قد استشعروا أثر رحيله السلبي على تجارة عكا والمنطقة، وهو ما جاء على لسان البارون دو توت، وكان موفداً رسمياً للتفتيش على مراكز التجارة الفرنسية، سنة 1777م، وقد لاحظ مدى الفرق بين سياسة ظاهر التي أنعشت تجارة القطن وبقية السلع الزراعية التجارية، وبين ما أسماه بالانحطاط الذي طال هذه التجارة، خاصة بعد مضاعفة الجزار للضرائب الجمركية على تصدير القطن، وفرضه احتكاراً أشد صرامة على بيع القطن والحبوب وشرائهما، والذي عمل سنة 1790م على فك قبضة التجار الفرنسيين عن تجارة القطن، وطردهم إلى صيدا (رافق، د ت، ص821-822؛ دوماني، 2011، ص123-124).

تشير تجربة ظاهر العمر السياسية الاقتصادية، وقد امتزج فيها أثر زراعة القطن وانتاجه مع احتكاره ليعطي دوراً مضاعفاً في البعد التجاري، مع الإشراف الرسمي لإدارة ظاهر العمر، ورقابته المباشرة بكل مدلولاتها، إلى عمق أثر الاقتصاد السياسي لمادة القطن في فلسطين، في تلك المحطة التاريخية من القرن الثامن عشر، فعبر هذه السلعة دخلت مناطق الجليل ونابلس وحتى القدس، عصرها الذهبي، بكل نتائجه الثقافية والاجتماعية، فما زالت تجربة ظاهر العمر هذه تخضع للتدريس والتمحيص، وقد غطت قرناً كاملاً، عندما أعطت دفعة ذاتية رغم سنوات عمرها التي زادت على الستين (يزبك، 2017، ص12) خاصة أنها ظلت ضمن الإطار العثماني، وإن لم يحتملها في نهايته، رغم ما وفره لها ابتداء (يزبك، 2013، ص733).

وتأتي تجربة أحمد الجزار، ضمن القرن الذي أرسى معالمه الظاهر عمر، متأثرة بشكل أساسي بزراعة القطن والإتجار به، ويدل على ذلك أنه عندما بنى المسجد الكبير الذي حمل اسمه، حرص على إنشاء أقنية مجاورة لجر المياه، خصيصاً لتشجيع زراعة القطن (كواترت، 2004، ص197-198)، هذا التداخل الثلاثي، بين السياسي المتمثل بحكم الجزار الجائر، والديني برمزية المسجد، والاقتصادي (زراعي تجاري)، تلخيص مكثف للاقتصاد السياسي الذي مثله القطن في القرن الثامن عشر الفلسطيني العثماني.

وكان المؤرخون قد أطلقوا على القرن الثامن عشر بعصر (الأعيان)، كما أجمعوا على دور القطن الاقتصادي الأساسي، ولعل هذا يلخص مستوى التشابك بين سلعة القطن، وتصاعد نفوذ الأعيان، بما يعطي مدلولاً سياسياً واضحاً، وهو ما عبر عنه القنصل الفرنسي في عكا جوزيف بلانك، بقوله، "وتجارة القطن في عكا؛ هي السبب الرئيس لجرأة المشايخ، فقد أصبحوا أثرياء بسببها، وهم اليوم قادرون على معارض الولاة الذين أرسلهم السلطان لجباية الضرائب" (كوهن، 1973، ص15).

وسواء دل معنى كلمة الأعيان، على النخب السياسية المحلية، كما ترى هاثاواي، أو وجهاء محليين كما رأى حوراني (هاثاواي، 218، ص127)، فإن قدرة هؤلاء الوجهاء والنخب على ملء الفراغ السياسي، الذي نتج عن لامركزية الإدارة العثمانية، لم يكن ليحصل لولا توفر عوامل إضافية أساسية، وأبرزها طفرة القطن وما أحدثته من توفر بيئة كاملة، تكيف فيها الوسط المحلي لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية، خاصة عبر تجارة القطن الخارجية، وما أثمرته من عائدات

على الفلاحين، جعلتهم أكثر ارتباطًا بنخب المدن، وخاصة مدينة نابلس، هناك حيث تراكمت الثروة بيد الأعيان أو الوسطاء، وقد تجاوز عملهم كوسطاء، مع الدولة لما هي الوساطة مع التجار الأوروبيين.

هذا الارتباط الفلاحي المديني، وقد تعزز في ظل بروز محورية زراعة القطن، لتتلقفه أيدي الصناع والتجار المحليين في المدينة، وخاصة نابلس أو القدس، حيث تطورت صناعة القطن وتجارته المحلية، فضلاً عن الاقليمية والدولية، ساهم أخيراً في تشكل طبقة فلاحية وسطى صلبة[1]، لعبت دوراً هاماً في الحراك السياسي، كما الصراعات السياسية، سواء في مواجهة عسف الموظفين العثمانيين أحياناً، أو في النزاعات العائلية صاحبة النفوذ في جبل نابلس، أو في مواجهة تمدد إمارة ظاهر العمر، وقد امتازت هذه الطبقة باعتبارها ضمت قرويين ساعدتهم أراضيهم ومواردهم المالية عن أقرانهم الفلاحين، أو هي عائلات ريفية حاكمة متنفذة وثرية، استفادت من انتشار العلاقات التجارية المتسارع في الريف، وكانت تجارة القطن أبرزها في القرن الثامن عشر، خاصة مع كثافة زراعة القطن في سهول جبل نابلس، من مرج بن عامر وغور الأردن، إلى الشعراوية وناحية بني صعب، حيث برزت في هذه المناطق الريفية عوائل آل جرار وآل الجيوسي (غنايم وأشقر، 2017، ص62؛ مناع، 2018، ص280).

يصلح نموذج آل الجيوسي للتعبير عن علائق وتشابكات الاقتصاد السياسي للقطن، طوال القرن الثامن عشر، حيث حكمت هذه العائلة ناحية بني صعب منذ القرن الخامس عشر، وتمتد هذه الناحية بشكل مثلث يبدأ من بيت وزن غرب نابلس حتى ضلعه الأيمن قرب طولكرم وضلعة الأيسر قرب قلقيلية، وأوكل لها طريق القاهرة دمشق الواقع بين قلعتي قاقون ورأس العين في القرن السادس عشر، وكان للعائلة قلعة كور، وناحيتها الوحيدة التي حافظت على اسمها من بين نواحي نابلس الأربع الأصلية (سجل محكمة نابلس، رقم 4: ص340)، بما يشير لعمق زعامة الجيوسي التي سبقت وجاهتها في هذه المنطقة بداية الحكم العثماني (السخاوي، د ت، ص968؛ مناع، 2018، ص280).

تضاعفت خصوصية منطقة بني صعب عندما تحولت إلى مانعة للصواعق في الصراع المحلي والإقليمي المتفاقم، منذ الناصر قلاوون المملوكي (1285-1341)م[2] حيث جعل منها فاصلاً بين القيسيين واليمنيين (النمر، 1961، ج1 ص68)، لسيطرتها على جزء حيوي من الطريق العام دمشق القاهرة، وهي منفذ نابلس البحري الرئيسي؛ مدينة يافا، والأهم أنها كانت غنية

---

(1) اعتبرها مصالحة في كتابه عن فلسطين في الفصل الثامن؛ طبقة برجوازية، وبين اختيار دوماني ومصالحة بون شاسع، إذ الطبقة الوسطى تذوب بالنهاية في طبقة المجتمع العامة، أو طبقة العمال والبروليتاريا، لكن الطبقة البرجوازية طبقة معزولة عن المجتمع لأنها تقتات على حساب خيراته. أنظر جميل هلال، *الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2006م، ص13.

(2) هو السُّلطانُ التَّاسِعُ من ملوك التُّرْك المماليكِ بالدِّيار المصْرِيَّة. السبكي، تاج الدين (771هـ) رفع الحاجب 4ج، تح علي محمد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999م/ 1419هـ، ج1ص33.

بإنتاج القطن، خاصة مع الطلب الأوروبي الحثيث على القطن، في أواسط القرن الثامن عشر، إضافة لتحول جيوس إلى مركز صناعي في غزل القطن (النمر، 1961، ج2 ص284؛ دوماني، 2011، ص4، 47، 51، 55).

ارتكب آل طوقان خطأ تاريخيًا، سنة 1766م، عندما انتزع مصطفى بك طوقان مشيخة بني صعب من الجيوسي (النمر، 1961، ج1ص158، 184) ، بما وضع آل طوقان على مسار الصدام مع ظاهر العمر وآل جرار، وهو ما حصل سنة 1771م، عندما قرر ظاهر العمر أن يضع حداً لجرأة آل طوقان، ويحسم قضايا أساسية، خاصة ما اتصل بتنافسية سعر القطن، فهاجم نابلس، ولكنه لم يفلح في السيطرة على المدينة، غير أنه سيطر على ناحية بني صعب، ومعها يافا وميناؤها، هذه الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية السياسية لناحية بني صعب ومعها مشيختها آل الجيوسي، ظلت تتصاعد تبعاً لما امتازت به، حتى أن الدولة العثمانية خصت أراضيها القطنية في منتصف القرن التاسع عشر، بواحدة من أربع أُقق من بذار القطن، استلمها مجلس شورى نابلس (أبو دية، 1984، ص10-11؛ دوماني، 2011، ص119، 128).

ولعل أبلغ ثمرة أفرزتها ثنائية؛ الزعيم المحلي مع سلعة القطن، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ما ذكره كوهين في تلخيصه لتجربة حكم الظاهر والجزار المتتابع، والمتأثر بالعامل الاقتصادي، وأساسه تجارة القطن،

كان هذا إذن هو التناقض المباشر للوضع الذي كان سائداً في المنطقة في بداية القرن، وشكّل أعلى نقطة في العملية التي من خلالها تم استعادة فلسطين كولاية عثمانية تحفظ بشكل فعال مصالح الإمبراطورية، كجدار دفاعي. (كوهن، 1973، ص29).

عمدت جماعة التجار في جبل نابلس، وهي بحسب دوماني القوة المتماسكة الوحيدة، وبحسب النمر، فإنهم كانوا "يجتنبون الشؤون السياسية، فينقطعون إلى أعمالهم، ويكتفون بالاتصال بالأمراء بطريق المصاهرة والصداقة، ليحصلوا على حمايتهم"، ولعل هذا الاتصال من جماعة متماسكة يفضي إلى استغلال تشعبات الوضع السياسي الاقتصادي، بما في القرن الثامن عشر من دفق اقتصادي هائل أو هي طفرة القطن، بما جعل جماعة التجار رافعة سياسية أساسية، عندما أطلقت رأس مالها المتراكم منذ عقود، في تنشيط الإنتاج الزراعي والعقارات في المدن، وتعزيز التجارة الإقليمية، وإقامة مراكز تصنيع حتى قدرت أنوال مدينة نابلس لوحدها، بعشرة آلاف نول للقطن والصوف، معززة بعشرين مصبغة، وازدحمت أسواق نابلس حتى شاع المثل القائل "ضيعت افطيمة بسوق القطن" (النمر، 1961، ج2 ص286، 294-298؛ دوماني، 2011، ص128).

ومما يدلل على حجم الثروة التي أسندت ظهر جماعة تجار نابلس، والتي أطلقوها في شتى المجالات، أنهم كانوا يحلجون القطن في متاجر يملكوها أنفسهم، وتشير سجلات محكمة نابلس الشرعية، على سبيل المثال، أن تركة الحاج بدران بن محمد بدران (ت1799م) تظهر أن فلاحين مدينين من قرى جنين، دفعوا له قطناً خاماً وزيت زيتون، فيما كان متجره يحتوي على عشرة محالج للقطن (سجل محكمة نابلس، رقم 4: ص52؛ المغربي، 2008، ص587).

ويمكن الوقوف على أهمية استراتيجيات الاستثمار المحلية في إحداث التغيرات في الاقتصاد

السياسي لجبل نابلس في القرن التاسع عشر، بما أثمره نتاج القرن الثامن عشر، عندما كانت أرجاء نابلس، بحسب كرد علي، تصدر إلى عهد قريب من القطن ما قيمته مئات الألوف من الدنانير، من خلال المقارنة بين الأقمشة والصابون، لأن كليهما اعتمد على محاصيل تجارية تزرع محلياً، وهما القطن والزيتون، وكليهما كان له أهمية مركزية في اقتصاد نابلس المديني لفترة طويلة من الزمن، وكليهما اندمجا في دوائر التجارة المحلية والإقليمية نفسها، مع بقاء دمشق والقاهرة نقطتي تقاطع أساسيتين (كوهن، 1973، ص259-261؛ كرد علي، 1984، ج4 ص139؛ دوماني، 2011، ص286).

وعندما تراجع اقتصاد القطن السياسي في أواخر القرن التاسع عشر، وتصاعد اقتصاد الصابون السياسي، فإن التركة التي أورثها القطن في هذا السياق، ظلت تلقي بظلالها الثقيلة على مجمل التفاعلات الاقتصادية السياسية في الجليل ونابلس، بما حصدته الصراعات المحلية، أو استدعته إصلاحات التنظيمات العثمانية، فإن النتائج التي أرخت أصداءها في الواقع المحلي متأثرة بسلعة القطن التجارية، حفرت بصمة عميقة في كل التحولات المحلية التي دخلت بها الدولة العثمانية أو أدخلتها، ومن خلفها المجتمع المحلي الفلسطيني بشتى أطيافه.

**الخاتمة**

برزت نبتة القطن في فلسطين في القرن الثامن عشر، كسلعة استراتيجية، خاصة عندما تم احتكارها في واقع الجليل الفلسطيني، وما حوله مما وقع تحت نفوذ الزعيم المحلي ظاهر العمر الزيداني، وعندما تم بيعها في السوق المحلي والإقليمي والعالمي، عبر تجارة تنافسية تخضع للعرض والطلب والتنافس بين الفلاحين والتجار، كما كان دأب جبل نابلس بامتداده الجغرافي والسياسي حتى مرج بن عامر، بما صنع نوعاً من الاقتصاد السياسي في فلسطين، تداخلت فيه الزراعة باعتبار الأرض سلعة، وعمليات التسليف التجاري، مع طموح العوائل المحلية الفلاحية، لتنتج طبقة فلاحية وسطى، مثل آل الجيوسي وناحيتهم في بني صعب، في ظل زعامات سياسية محلية متنفذة ارتبطت بعوائل عريقة، وبالتزامات عليا مع الإدارة العثمانية، برضاها أو دونه أحياناً، مثل آل جرار وآل النمر وآل طوقان.

انعكس هذا التداخل بين ما هو سياسي محلي، وما هو زراعي فلاحيّ، مع ثورة صناعية في أوروبا، في واقع ضعف الحكم العثماني، ليثمر نهضة عمرانية في الجليل، تطورت فيه عدة مدن؛ أبرزها عكا وحيفا والناصرة، وكان لهذا النهوض آثاره التي تجاوزت البعد المحلي والإقليمي، وقد تكللت مع نهاية القرن الثامن عشر في قهر نابليون على أسوار عكا، كمعطى سياسي عسكري، كان للعامل الاقتصادي دوره الأساس، وخاصة اقتصاد القطن في زراعتها وغزلها والإتجار بها عالمياً.

*__الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة__: تم تطبيق القوانين المتعارف عليها

*__توافر البيانات والمواد__: لا يوجد استبانة أو ملاحق

*__مساهمة المؤلف:__ محمد فارس جرادات هو المؤلف

***تضارب المصالح**: لا يوجد.

**التمويل:** لا يوجد جهة تمول البحث.

**شكر وتقدير:** الشكر والتقدير لجامعة النجاح الوطنية، ود. محمود يزبك؛ مقدم مساق (حركة المجتمع الفلسطيني) في برنامج دكتوراه التاريخ في جامعة النجاح الوطنية (www.najah.edu)

**المصادر والمراجع**

- أبو دية، موسى. *تمهيد مخطوطة إبراهيم الدنفي السامري، ظاهر العمر وحكام جبل نابلس (1771- 1773م)*، مركز التوثيق والأبحاث في جامعة النجاح، نابلس، ط1، 1986م.
- ألكسندر شولش، *تحولات جذرية في فلسطين*، ترجمة: كامل العسيلي، الجامعة الأردنية، عمان، ط2، (1993م).
- البيطار، عبد الرزاق. (1993م). *حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر*، ط2، دار صادر، بيروت.
- الجبوري، أحمد. (2011م). عبد *القدس في العهد العثماني*، ط1، دار الحامد، عمان.
- جريدة الأيام. *القطن الزراعة المنقرضة في فلسطين*، رام الله، 2018/7/12م.
- حماد، أسامة. (2019م). *زيادنة، الجليل: السياسة والاقتصاد في فلسطين القرن الثامن عشر*، باب الواد، رام الله.
- دوزي، رينهارت. (ت1300هـ)، *تكملة المعاجم العربية*، 11ج، ترجمة: النعيمي، وزارة الثقافة، بغداد، ط1، 2000م.
- دوماني، بشارة. *إعادة اكتشاف فلسطين أهالي جبل نابلس (1700- 1900م)*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة: حسني زينة، رام الله، ط3، (2011م).
- ربايعة، إبراهيم. (2015). *شواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقيتيّ الامتيازات العثمانية الفرنسية (عام 942هـ1536م وعام1084هـ1673)، مجلة معهد العلوم الاجتماعية. (39)*، 2.
- الزركلي، خير الدين. (2002م). *الأعلام* ج3، 238، دار العلم للملايين، ط15،
- السخاوي، شمس الدين. (902هـ). *وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام*، تحقيق: بشار عواد وآخرون، مؤسسة الرسالة.
- السنوار، زكريا. (2011م). المذابح التي تعرض لها أهالي يافا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي 388-389، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، (25).*

- سواعد، محمد يوسف. (2008م). *البدو في فلسطين في الحقبة العثمانية*، زهران للنشر، عمان.
- الشطي، محمد جميل. (1992). أحمد باشا الجزار، *مجلة البيان*، 50، المنتدى الإسلامي، 103.
- الشيزري، جلال الدين عبد الرحمن. (590هـ)، *نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة*، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- صافي، خالد. (2018م). *التجارة في عصر ظاهر العمر الزيداني حاكم الجليل*، دار المقتبس، بيروت.
- صباغ، عبود. (1999م). *الروض الزاهر من تاريخ ظاهر*، ط1، دار الكندي، إربد.
- صباغ، ميخائيل. (2010م). *ظاهر العمر الزيداني*، ط1، نوابغ الفكر، القاهرة.
- صبري، أيوب. *موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب* 5ج، ترجمة: ماجدة خلوف، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط1، (1424هـ).
- الطل، عثمان. وغنايم، زهير. *العشير في جبل نابلس ودورهم الإداري والعسكري في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي*، جامعة القدس.
- عبد الكريم رافق. *فلسطين في عهد العثمانيين1*، مكتبة فلسطين للكتب المصورة.
- عبد، أحمد حسين. (2013م). تجارة القدس الخارجية في العهد العثماني، *مجلة كلية المأمون الجامعة*، (21) جامعة تكريت.
- عصام سيسالم، وزكريا السنوار، *تاريخ فلسطين في أواسط العهد العثماني (1700-1831)م*، رابطة الكتاب والأدباء الفلسطينيين، غزة، ط1، 2010م.
- علي، محمد كرد. (1983). *خطط الشام*، مكتبة النوري، دمشق.
- الغازي، أماني. (2007م). *دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية*، ط1، دار القاهرة، القاهرة.
- غنايم، زهير. (1999م). *لواء عكا في عهد التنظيمات*، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- غنايم، زهير. وأشقر، (2017م). محمود. *الفئات الاجتماعية في نابلس في القرن السابع عشر الميلادي*، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) 31*(1)، 59-86. https://doi.org/10.35552/0247-031-001-003
- فولني، *سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها الرحالة فولني*، المطبعة المخلصية، صيدا.

- القس أسعد منصور، *تاريخ الناصرة*، مطبعة الهلال، مصر.
- كواترت، دونالد. *الدولة العثمانية 1700-1922م*، تعريب: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م.
- مجير الدين، عبد الرحمن الحنبلي. (ت928هـ) *الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل* ج2، تحقيق: عدنان تبانة، مكتبة دنديس، عمان.
- مصالحة، نور. (2020م). *فلسطين أربعة آلاف عام*، الفصل الثامن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المغربي، عبد الرحمن. (2008) *جامع الخضراء وأوقافه في نابلس من العصر المملوكي حتى وقتنا الحاضر*، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) 22(2)، 587-613. https://doi.org/10.35552/0247-022-002-007
- مناع، عادل. (2008م). *لواء القدس في أواسط العهد العثماني*، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- النمر، إحسان. (1961م). *تاريخ نابلس والبلقاء* 4ج، مطبعة النصر، نابلس.
- هاثاواي، جين. *البلاد العربية في ظل الحكم العثماني (1516- 1800م)*، ترجمة: محمد صوان، دار الروافد، بيروت، ط1، (2018م).
- يزبك، محمود. (2017م). *الشيخ ظاهر العمر الزيداني والعصر الذهبي لفلسطين في العصر الحديث*، مطبعة النصر/حجاوي، نابلس.


## Sources & References


- Abu Dayyeh, M. (1986). *Ready Manuscript of Ibrahim al-Danafi al-Samari, Zahir al-Umar and the Provisions of Jabal Nablus (1771-1773) AD*, 1st ed, Center for Documentation and Research, An-Najah National University, Nablus:
- Al- Jubouri A. (2011). *Jerusalem in the Ottoman Era*, 1st ed, Dar Al-Hamid, Amman.
- Al-Ayyam N. (2018*). Cotton, the extinct cultivation in Palestine*, 7/12/2018 AD, Ramallah.
- Al-Bitar, A. (1993). *Hilyat al-Bishr fi Tarikh al-Bishr al-Thirteenth Century*, 2nd ed, Dar Sadir, Beirut.
- Al-Ghazi, A. (2007). *The Role of the Janissaries in Weakening the Ottoman Empire*, 1st ed, Dar Al-Qahira, Cairo:

- Al-Hanbali, M. (d. 928 AH). *Al-Ans al-Jalil in the History of Jerusalem and Hebron,* Part 2, edited by Adnan Tabbaneh, Dundis Library, Amman:
- Al-Maghribi, A. (2008). *Al-Khadra Mosque and its Endowments in Nablus from the Mamluk Era to the Present*, *An-Najah University Journal for Research (Humanities) 22* (2). Nablus.
- Al-Nimr, I. (1961). History of Nablus and Balqa ,4th edition, Al-Nasr printery, Nablus.
- Al-Sakhawi, S. (902 AH), *It is permissible to speak in the footnote on Islamic countries*, edited by Bashar Awad and others, Al-Resala Foundation.
- Al-Shaizri, J. (590 AH), *The End of the Gentle Rank in the Order of the Noble Hisbah*, Committee for Authorship.
- Al-Shatti, M. *Ahmed Pasha Al-Jazzar*, Al-Bayan magazine, issue 50, p. 103, Islamic Forum.
- Al-Sinwar, Z. (2011). *The Massacres to which the people of Jaffa were subjected in the last third of the eighteenth-century AD*, *Al-Quds Open University Journal for Human and Social Research, (25*). Gaza.
- Al-Tal, O. & Ghanayem, Z. (2018). *The Clansmen in Mount Nablus and their administrative and military role in the ninth century AH/fifteenth century AD*, *Hebron University Research Journal (B) 13*(2). (1-25), Hebron.
- Al-Zirakli, K. (2002). *Al-A'lam, vol. 3, 238*, 15th ed, Dar Al-Ilm Lil-Malayin.
- Cohen, A. (1973). *Palestine in the 18th Century*, 1st ed, Jerusalem: The Magnus Press, The Hebrew University.
- Dosi, R. (2000). (d. 1300 AH). *Completion of Arabic Dictionaries*, 1st ed, translated by Al-Naimi, Baghdad: Ministry of Culture.
- Doumani, B. (2011). *The Rediscovery of Palestine, People of Mount Nablus (1700-1900) AD*, translated by Hosni Zeina, 3rd ed, Institute for Palestine Studies, Ramallah.

- Ghanayem, Z. & Ashqar. (2017). *Social Classes in Nablus in the 17th Century AD*, *An-Najah University Journal for Research (Humanities), Vol. 31(*1), Nablus.
- Hammad, O. (2019). *Zayadna al-Jalil: Politics and Economics in Eighteenth-Century Palestine*, Bab al-Wad, Ramallah.
- Hathaway, J. (2018). *The Arab Countries under Ottoman Rule (1516-1800) AD*, translated by Muhammad Sawan, 1st ed, Dar Al-Rawafed, Beirut.
- Hussein, A. (2013). *Jerusalem's Foreign Trade in the Ottoman Era*, *Al-Ma'moun University College Journal, (21*). Tikrit University.
- Hutteroth, W. & Abdulfattah, K. (1977). *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th sixteenth Century*, Frankischen Geographischen Gesellschaft, Erlangen.
- Jamil, H. (2006). *The Palestinian Middle Class, Research into the Chaos of Identity, Reference, and Culture*, 1st ed, Institute for Palestine Studies, Beirut.
- Kurd Ali, M. (1983). *The Invention of the Levant*, Noory Books, Damascus.
- Manna, A. (1994). *Eighteenth- and Nineteenth-Century Rebellions in Palestine Author(s)*, *Journal of Palestine Studies, Autumn, 24(*1), Beirut.
- Manna, A. (2008). *Liwa al-Quds in the Middle Ottoman Era*, 1st ed, Institute for Palestine Studies, Beirut.
- Mansour, A. *History of Nazareth*, Al-Hilal printery, Egypt.
- Masalha, N. (2020). *Palestine for Four Thousand Years*, Chapter Eight, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- Quattert, D. (2204). *The Ottoman Empire 1700-1922 AD*, Arabized by Ayman Al-Armanazi, Obeikan Library, Riyadh.
- Rabaya, I. (2015). *Evidence of the high status of the Ottoman Empire and its great sultans through the two Ottoman-French concessions*

*agreements (in 942 AH 1536 AD and 1084 AH 1673)*, *Journal of the Institute of Social Sciences. (39*) 2.

- Rafiq, A. *Palestine during the Ottoman Era 1*, Palestine Library of Illustrated Books.
- Sabbagh, A. (1999). *Al-Rawd Al-Zahir from the history of Zahir*, 1st ed, Dar Al-Kindi, Irbid.
- Sabbagh, M. (2010*). Zahir Al-Omar Al-Zaydani*, 1st ed, Nawabigh Al-Fikr, Cairo.
- Sabry A. (2004). *Encyclopedia of the Mirror of the Two Holy Mosques and the Arabian Peninsula*, translated by Magda Khalouf, 5th ed, Dar Al-Afaq Al-Arabi, Cairo.
- Safi, K. (2018). *Trade in the Era of Zahir al-Umar al-Zaydani, Ruler of Galilee*, published by Dar al-Muqtab, Beirut.
- Sawaed, M. (2008). *Bedouins in Palestine in the Ottoman Era*, Zahran Publishing, Amman.
- Schulch, A. (1993). *Radical Transformations in Palestine, translated by Kamel Al-Asili*, 2nd ed, University of Jordan, Amman.
- Sissalem, I. & Al-Sanwar, Z. (2010). *The History of Palestine in the Middle Ottoman Era (1700-1831)*, 1st ed, Palestinian Writers and Writers Association, Gaza.
- Volney. *Syria, Lebanon, and Palestine in the eighteenth century, as described by the traveler Volney*, Sidon: Al-Makhlisi Press.
- Yazbak, M. (1999). Templars as Proto-Zionists? The German Colony in Late Ottoman Haifa, Journal of Palestine Studies, 28(4), Beirut.
- Yazbak, M. (2013). Europe, Cotton and the Emergence of Nazareth in 18th-Century Palestine, Oriente Moderno: *European Journal of Turkish Studies 93.*
- Yazbak, M. (2013). The Politics of Trade and Power: Dahir al-Umar and the Making of Early Modern Palestine, *Journal of the Economic and Social History of the Orient, 56* (01 Jan).

– Yazbek, M. (2017). *Sheikh Zahir Al-Omar Al-Zaydani and the Golden Age of Palestine in the Modern Era*, Al-Nasr printery/Hijjawi, Nablus.
– Zuhair, G. (1999). *The Akka Brigade during the Tanzimat Era*, 1st ed, Institute for Palestine Studies, Beirut.

– سجلات محكمة نابلس الشرعية، سجلات رقم:4، 5، 6، كما في الجدول أدناه:

– Nablus Sharia Court records, records No.: 4, 5, 6, as in the table below:

| التاريخ الميلادي<br>Gregorian date | التاريخ الهجري<br>Hijri date | الصفحة<br>page | رقم السجل<br>Registration number |
|---|---|---|---|
| 1804 | 1219 | 337 | 6 |
| 1804 | 1219 | 341 | 6 |
| 1803 | 1218 | 350 | 6 |
| 1802 | 1217 | 351 | 6 |
| 1801 | 1216 | 353 | 6 |
| 1799 | 1214 | 356 | 6 |
| 1799 | 1214 | 357 | 6 |
| 1800 | 1215 | 370 | 6 |
| 1723 | 1136 | 340 | 4 |
| 1722 | 1135 | 52 | 4 |

– *سجلات محكمة القدس الشرعية*، سجلات رقم:281، 119، 218، 219، 17، 181، وفق ما يظهر في الجدول المرفق أدناه:

– Records of the Jerusalem Sharia Court, records No.: 281, 119, 218, 219, 17, 181, as shown in the table attached below:

| التاريخ الميلادي<br>Gregorian date | التاريخ الهجري<br>Hijri date | الصفحة<br>page | رقم السجل<br>Registration number |
|---|---|---|---|
| 1799 | 1214 | 130 | 281 |
| 1725 | 1137 | 33 | 219 |
| 1722 | 1134 | 64 | 218 |
| 1632 | 1041 | 256 | 119 |
| 1545 | 952 | 23 | 17 |
| 1545 | 952 | 343 | 17 |
| 1679 | 1090 | 80 | 181 |